وثائق لـ(المخابرات الفلسطينية) تكشف:

(الشاطر) أدخل (5) ملايين دولار إلى غزة لدعم «إخوان مصر» عسكرياً

عمليات سيناء الإرهابية هدفها استنزاف الأسلحة ونشر الفوضى للضغط على الجيش

■ الأراضي المحتلة / متابعات :

كشفت مستندات صادرة عن المخابرات العامة الفلسطينية، أعلنتها حركة «تطهير قبل التطوير»، عن تورط خيرت الشاطر، نائب المرشد العام لجماعة الإخوان «المحظورة»، في معظم العمليات الإرهابية التي شهدتها سيناء، كما تثبت المستندات في معظمها عن قضية اختطاف المجندين المصريين، أن «الشاطر» أدخل 5 ملايين دولار لدعم وتمويل كتائب القسام، الذراع العسكرية لحركة حماس، وتعزيز التعاون العسكري لدعم الإخوان بمصر، وبناء ترسانة أسلحة للمستقبل القادم، تكون جاهزة لأي مواجهة، والاستعداد لحرب العصابات وتنفيذ مهام تدعم الإخوان.

وقال إبراهيم مطر، المتحدث الإعلامي لحركة «تطهير»، إنه حصل على وثائق المخابرات الفلسطينية من مصدر امني رفيع المستوى، مؤكداً أن المستندات تثبت عقد عدة صفقات بين «الشاطر» والقيادى السلفي محمد الظواهري لتحويل سيناء إلى إمارة إسلامية وتمكين الجماعات التكفيرية والجهادية من إدارة أمورها، وأن «الشاطر» منح «الظواهري» مبالغ مالية كبيرة للعمل على السيطرة على الجماعات التفكيرية على سيناء، والتنسيق مع كل مجموعة من خلال «رموز كودية».

وقال إن الوثائق تكشف كواليس مقابلة «الشاطر» بمسئولين من كتائب القسام، منهم «مروان عيسى» و«محمد السنوار»، وأن نائب مرشد الإخوان المحبوس حالياً على ذمة قضايا جنائية أقام بفندق «آدم» بغزة، وزار مواقع تدريب لـ«حماس» تضم عناصر مصرية، لإنشاء قوة مشتركة، كما أنه توجه للصلاة في مسجد فلسطين، ومن ثم توجه إلى مائدة غداء مع قيادات «حماس»، وعلى رأسهم إسماعيل هنية، ثم عاد في المساء إلى رفح لدخول مصر عبر الأنفاق، مشيراً إلى أن المخابرات الحربية ألقت القبض عليه أثناء خروجه هو ومن معه من مرافقين، وجرى سحب جميع وسائل الاتصال منهم بأمر من وزير الدفاع شخصياً، غير أنه جرى الإفراج عنه الاثنين بعدما تمت مصادرة جميع وسائل الاتصال والتي كان بها صور وفيديوهات للمقاتلين والمجاهدين المجندين الفلسطينيين والمصريين، جرى تصويرها أثناء زيارتهم، علاوة على أرقام قيادات سياسية وعسكرية من «حماس».

وأوضح «مطر» أن «الشاطر» نسق مع كتائب القسام لتدريب العناصر المسلحة في معسكراتهم في غزة على القنص وصناعة المتفجرات وتنفيذ المهام القتالية الصعبة وكيفية استخدام الأسلحة الثقيلة، مشيراً إلى أن «عادل حبارة» منفذ مذبحة رفح «2» تلقى تدريباته في تلك المعسكرات قبل أن يشكل مجموعة مسلحة بتمويل إخواني، فضلاً عن علم مؤسسة الرئاسة بنشاط هذه المجموعة في سيناء.

وذكر، حسب الوثائق التي حصل عليها، أن العناصر الجهادية التي تنفذ تلك العمليات هي مجموعات أشبه بالمرتزقة يمولها «الشاطر»، وأنهم يحصلون على 10 آلاف جنيه يومياً مقابل 5 هجمات على كمائن مختلفة للأمن في اليوم، موضحاً أن الهدف منها ليس قتل الجنود دائماً ولكنها استنزاف للأسلحة والمجهود ونشر الفوضى في سيناء، للضغط على القوات المسلحة، مشيراً إلى أن استشهاد الجنود يكون بغير قصد وأن ما يحدث من عمليات والهجوم على الكمائن أشبه بحروب العصابات ضد القوات المسلحة، حيث يشترط أن تكون عبر مناورات ليلية بشكل دوري ويتم فيها تقسيم سيناء إلى مناطق مختلفة ومن يرفض التعامل مع الجهاديين من بعض سكان سيناء أو يشتبه في تعامله مع الأمن يتم تصفيته. وأوضح المتحدث باسم حركة «تطهير» أن جماعة «أنصار بيت المقدس» من الجماعات الجهادية التي كان لها دور رئيسي في إشاعة الإرهاب في مصر وأنها لم يكن لها وجود إلا في عهد الرئيس المعزول محمد مرسي، حيث كانت غالبية عناصرها ضمن عصابات

■ خيرت الشاطر

تهريب الأفارقة والمخدرات، وهناك من كان يعمل في تجارة الأعضاء لصالح إسرائيل، وقام أحد المعلمين الذى يعمل في التربية والتعليم وعدد من أئمة المساجد برفح والشيخ زويد بتغيير مسار هذه الجماعات التي تخصصت في السرقة وتهريب الأفارقة وتجارة الأعضاء البشرية والمخدرات إلى جماعة جهادية وأطلقوا على أنفسهم «أنصار بيت المقدس».

وتشير المستندات إلى أن المخابرات العامة الفلسطينية أكدت في أحد خطاباتها للسلطات المصرية أن مسألة خطف الجنود المصريين جرت بعد فشل مجموعة أشخاص من الجماعات الجهادية والسلفية في خطف جنود أجانب من القوات الدولية، لينتظروا وقتاً طويلاً لتنفيذ أى عملية اختطاف تفيد مصالحهم وبمساعدة عناصر من بدو سيناء التي لها مصالح ومطالب، فاختطفوا الجنود المصريين، مشيرة إلى أن أسماء القائمين الرئيسيين على عملية الاختطاف هم «نور صبحي صبحي عيسى»، رقم هوية «802635961» ومن مواليد 10 / 7 / 1990، و«عبدالله عبدالسلام مصطفى الأشقر»، رقم هوية «4111036924» مواليد 22 / 3 / 1984.

وقالت وثائق لدائرة العمليات الأمنية التابعة لجهاز المخابرات العامة بجهاز الأمن العام الفلسطيني، يعود تاريخها إلى 25 مايو الماضي، بعنوان «متابعة لموضوع الإفراج عن الجنود المصريين»: إن عملية الخطف والإفراج عن الجنود جرت بمساعدة حركة حماس في غزة وبعلم الإخوان، وإن الإفراج جرى بين الإخوان والخاطفين بسيناء دون علم المؤسسات الأمنية، وإن عملية الاختطاف جرت بمساعدة حماس وبتعليمات من الإخوان لإنجاز عدة ملفات لصالح الرئاسة والجماعة، منها إضعاف قادة الجيش لإقالة عدد منهم ممن يصفهم مرسي بغير المخلصين، وإقالة عدد من قيادات جهاز المخابرات خاصة من يعمل منذ عهد «مبارك» ومن اتُّهم بتعذيب الإخوان، وأن تكون سيناء منطقة مفتوحة لعمل حماس ولتسهيل التهريب عبر الأنفاق، وأن يتراجع الجيش عن هدم الأنفاق المنتشرة عبر الحدود، وأن يراقب عناصر الإخوان الأجهزة الأمنية الفلسطينية وعناصر حركة «فتح» الموجودين في مصر، خاصة بعد تصريحات محمود الزهار وعصام العريان باتهام القيادي الفلسطيني محمد دحلان بالوقوف وراء عملية خطف الجنود المصريين، لأن العريان وقيادات حماس في غزة يريدون توصيل رسالة للشعب المصري بأن الإمارات العربية المتحدة تعمل مع قيادات من فتح لإضعاف حكم الإخوان في مصر، وتحاول تارة اتهام الإمارات بزعزعة الأمن في سيناء وتارة تتهم دحلان بنفس التهمة. وأشارت الوثائق إلى أن جماعة الإخوان طالبت إعلام حركة حماس بالتركيز على إظهار أن الإمارات تدعم الإرهاب في سيناء عن طريق عناصر «فتح» الموجودة في مصر، وأن يقوم الإعلام الحمساوي بفبركة أخبار كاذبة عن دور الإمارات في أمن سيناء وقطاع غزة، كما أوضحت الوثائق أن أحد قيادات الإخوان البارزين زار الجنود المختطفين بمرافقة «رائد العطار» أحد قيادات كتائب القسام، ووعدهم بالإفراج عنهم خلال 24 ساعة، وأن الأسماء المتهمة في العملية التي أعلنتها وسائل الإعلام المصرية «غير صحيحة» وأغلبهم تجار مخدرات وسلاح ومطلوبون للأمن في قضايا جنائية.

وذكرت الوثائق أنها سبقت أن أرفقت هذه الأسماء للسلطات المصرية، مدعومة بمعلومات توضح أن هذه المجموعات مسلحة بسلاح ثقيل ونوعي انتشرت في شمال سيناء وتحديداً من الشيخ زويد إلى العريش التي تراجع منها عدد كبير من المقاتلين الجهاديين والسلفيين وبعض العناصر البدوية التي تساندهم وتؤويهم، وأن التجمع يجرى بمحورين أحدهما رفح المصرية التي يصعب على الجيش المواجهة بها لطبيعة وضعها على خطوط غزة وضيق شوارعها وكثافة سكانها وإقامة جميع الخارجين عن القانون والمحكوم عليهم بها، مؤكدة أنها تتابع تحديد مكان وجود الجنود المخطوفين في غزة وسيناء.

كما ذكرت وثيقة بنفس التاريخ أن خيرت الشاطر دخل غزة وبحوزته 5 ملايين دولار عبر الأنفاق الحدودية لدعم كتائب القسام وتعزيز التعاون العسكري لدعم الإخوان في مصر، وبناء ترسانة أسلحة للمستقبل القادم حسب الحاجة، تكون جاهزة لأي مواجهة طارئة، وللاستعداد لحرب عصابات وتنفيذ مهام تدعم جماعة الإخوان في مصر، موضحة أن «الشاطر» التقى وزير الداخلية بقطاع غزة ومسئولي «القسام» مروان عيسى ومحمد السنوار، وأنه أقام في فندق «آدم» في غزة لمدة 3 أيام، وزار مواقع تدريب تابعة لحركة حماس وتضم عناصر مصرية لإنشاء قوة مشتركة.

وذكرت إحدى الوثائق أن اختطاف الجنود المصريين في ذلك التوقيت لن يمر مرور الكرام بين مؤسسة الرئاسة والأجهزة الأمنية المصرية، وأن صداماً قادماً بين الرئاسة والجيش، خاصة أن جماعة الإخوان تجاوزت الخطوط الحمراء لدى الجيش والشرطة في إرسالها عناصر لفتح معبر رفح بالقوة، كما أن الرئيس مرسي حينها تفاوض مع الخاطفين رغم رفض الجيش لذلك، وأنه تعاون مع قيادات «حماس» بغزة بخصوص الحادث بعيداً عن مؤسسات الدولة وخاصة المخابرات العامة.

ولفتت إلى أن فتحي حماد ومروان عيسى القياديين بكتائب القسام التقيا إسماعيل هنية في مكتبه قبل ساعات من تاريخ الوثائق، وتناولوا آخر التطورات بخصوص الجنود المصريين المختطفين، وأن «هنية» طالب القياديين بأن يكونا على أهبة الاستعداد حال حصول مواجهة بين الجيش والإخوان.

وفي وثيقة أخرى موجهة من بشير أبوحطب، الملحق الأمني في السفارة المصرية بفلسطين، مذيلة بإمضاء مأمون رشيد مدير الإدارة العامة للأمن الخارجي، للسلطات المصرية، تفيد بأن السلطات الفلسطينية في حاجة لمعرفة مزيد من التفاصيل التي تتعلق بتجهيز «حماس» لسيارات مفخخة لزعزعة الأمن في مصر، حتى يتم نشرها في وسائل الإعلام.

مقتل أكثر من (96) مسلحا من تنظيمي «داعش» و «جبهة النصرة» بمعارك شرق دمشق

الجيش السوري يواصل عملياته العسكرية للقضاء على المسلحين

■ دمشق / متابعات :

ذكر مايسمى المرصد السوري المقرب من المعارضة المسلحة، أمس الأحد، أن أكثر من 96 مسلحا سقطوا بين تكفيرين من «داعش و«جبهة النصرة» بينهم قادة 7 ألوية للمجموعات المسلحة، خلال معارك عنيفة يخوضونها ضد الجيش السوري في منطقة الغوطة الشرقية شرق دمشق.

وقال المرصد «قتل خلال هذه المعارك الدائرة منذ يوم الجمعة الماضية في منطقة الغوطة الشرقية اكثر من 55 مقاتلا معارضا بينهم سبعة من قادة الالوية و41 جهاديا ينتمون الى الدولة الاسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة ومعظمهم من الاجانب».

وأضاف: ان مقاتلي المعارضة يحاولون فتح منافذ شرقا بعد ان حقق الجيش السوري مؤخرا نجاحات عسكرية في ريف دمشق وقطع خط التموين عنهم في الاحياء الجنوبية للعاصمة.

وكان الجيش السوري قد بسط سيطرته الكاملة على عدة بلدات استراتيجية شرق العاصمة دمشق قاطعا بذلك آخر خطوط التموين على المجموعات المسلحة وضاربا طوقا شرق المدينة.

في السياق واصل الجيش السوري عملياته العسكرية وطوق مدينة دير عطية بريف دمشق لتطهيرها من المسلحين بعد استهداف مواقعهم ومقتل علاء مسعود زعيم احدى الكتائب مع سبعة من عناصر جبهة النصرة، فيما قتل أول من أمس نحو عشرين مسلحاً، بينهم متزعمون من جبهة النصرة في حريتان بريف حلب.

واستمرار للعمليات العسكرية بمنطقة القلمون بريف دمشق افادت الأنباء ان القوات السورية اعادت انتشارها في محيط بلدة دير عطية تمهيداً للسيطرة عليها بعد تسلل اكثر من 500 مسلح اليها معظمهم من جنسيات غير سورية.

واضافت ان القوات السورية استهدفت تجمعات للمسلحين في بساتين السقي بين قرة ودير عطية، كما لاحقت فلول المسلحين في جريجير وصادرت معدات عسكرية وذخيرة.

وفي خان الشيح اكدت مصادر مقتل قائد ما يسمى بكتيبة سيف الله المسلول المدعو علاء مسعود خلال اشتباكات عنيفة مع الجيش السوري، بينما استهدفت المدفعية الثقيلة تجمعات للمسلحين في بساتين المليحة في الغوطة الشرقية ادت الى مقتل اكثر من 15 مسلحاً من جبهة النصرة.

وفي ريف حلب يتزايد عدد قتلى المسلحين من القادة العسكريين، حيث اكدت المصادر مقتل عشرين مسلحاً من النصرة في حيتان من بينهم قادة ميدانيون، كذلك واصلت القوات السورية عمليات التمشيط في منطقة المعامل والمحال الشرقية مطار النيرب العسكري بعد السيطرة الكاملة على المنطقة والقضاء على عشرات المسلحين.

كما تمت مصادرة مدافع هاون وكميات كبيرة من المتفجرات في معمل لتصنيع العبوات الناسفة ومحطة بث اذاعي، كذلك فككت وحدات الهندسة عشرات العبوات الناسفة التي زرعها المسلحون في معامل البطاريات والجرارات والمحالح لاعاقة تقدم القوات السورية.

ووسط هذا التقدم الذي تحققه القوات السورية بريف العاصمة دمشق وغيرها من المناطق الاخرى ما زالت قذائف الهاون التي أطلقتها مسلحون تنهمر على الاحياء السكنية وخصوصاً في الاحياء الشرقية للعاصمة دمشق والتي عادة ما يذهب ضحيتها مدنيون.

■ من ضحايا المعارك بين (داعش) و (النصرة)

حول العالم

تهمة القتل لطبيب ساعد بتحديد مكان (بن لادن)

■ إسلام آباد / وكالات :

وجه القضاء الباكستاني اتهامات بالقتل والاحتيال للطبيب شكيل أفريدي، الذي ساعد الولايات المتحدة في تعقب وتحديد مكان إقامة زعيم تنظيم القاعدة الراحل أسامة بن لادن عام 2011، وتضمنت حيثيات الحكم اتهامات بانتحال صفة جراح والتسبب بوفاة مريض.

وتتعلق التهم التي وجهت لأفريدي بوفاة مريض قبل ثماني سنوات، تقول والدته إنه أجرى له ثلاث عمليات لاستئصال الزائدة الدودية، رغم أنه ليس جراحا، وقد توفي ابنها في العملية الثالثة.

وقد ألقي القبض على أفريدي -الذي وصفه مسؤولون أميركيون بالبطل- بعيد قيام وحدة كوماندوز أميركية باغتيال بن لادن في مايو 2011، في عملية سرية أغضبت باكستان ودفعت العلاقات بين الحليفين الإستراتيجيين إلى مزيد من التوتر.

صدر في حق أفريدي في البداية حكم بالسجن لمدة 33 سنة، بدعوى انتمائه لجماعة عسكر طيبة المتشددة، وهو اتهام ينفيه، إلا أن السلطات الباكستانية ألغت الحكم في وقت لاحق، مشيرة إلى أخطاء إجرائية، وأمرت بإعادة محاكمته.

ويأتي الاتهام كآخر التطورات في هذا الملف الذي كان واحدا من عوامل التوتر في العلاقة بين الحليفين في ما يسمى «الحرب على الإرهاب»، باكستان والولايات المتحدة، وليقلص أكثر وأكثر فرص أفريدي في الخروج من السجن والعودة للحياة الطبيعية.

وأكد سميع الله أفريدي محامي شكيل أفريدي (قبيلة أفريدي هي الأكبر في مقاطعة خيبر)، توجيه الاتهام لموكله. وفي حال تمت المحكمة أمام القضاء القبلي، فسيواجه الطبيب عقوبة السجن مدى الحياه إذا أدين بارتكاب جريمة قتل، وبالسجن سبع سنوات إذا أدين بتهمة الاحتيال.

الرئيس الأفغاني يريد اتفاقا أمنيا مع واشنطن بعد الانتخابات

■ كابل / وكالات :

قال متحدث باسم الرئيس الأفغاني حامد كرزاي إن الرئيس سيلقي كلمة في ختام اجتماع المجلس الأعلى للقبائل (لويا جيرغا) المجتمع لبحث الاتفاق الأمني مع الولايات المتحدة، ينصح فيها بتأجيل البت بإقرار الاتفاق إلى ما بعد الانتخابات المقررة في أبريل القادم.

وقال إيمال فيظي المتحدث باسم كرزاي في تصريحات أدلى بها لوكالة رويترز، «في اليوم الأخير من اجتماع لويا جيرغا سيوضح الرئيس في كلمته بالتفصيل أسبابه للمواطنين، ولماذا يريد التوقيع على هذه الوثيقة بعد الانتخابات».

وأوضح فيظي أن كرزاي يريد من الولايات المتحدة تلبية ثلاثة شروط، من بينها المساعدة في الانتخابات التي ستجري العام القادم قبل توقيع الاتفاق، وأن يسود السلام والأمن في البلاد، وأن تساعد واشنطن في محادثات السلام مع طالبان.

جدير بالذكر، أن الولايات المتحدة قالت مرارا إنها لا يمكنها انتظار موافقة أفغانستان على الاتفاق حتى الانتخابات المقررة العام المقبل، وإن الاتفاق يجب أن يوقع مع نهاية العام الجاري.

وقالت الأنباء من العاصمة الأفغانية كابل إن 48 لجنة بالاجتماع من أصل خمسين أيدت بالفعل مسودة الاتفاق، لا سيما نقطة الاعتراض الأبرز فيها والمتمثلة بمنح حصانة لآلاف من جنود القوات المسلحة الأميركية، من المفترض بقاؤهم في تسع قواعد عسكرية لعدة سنوات مقبلة.

وأوضحت أن الرأي النهائي سيعلن عنه خلال الجلسة الختامية للاجتماع الذي يضم أكثر من 2800 من زعماء القبائل وممثلي الطوائف والعرقيات المختلفة.

وأشار إلى أن موقف اللويا جيرغا من الاتفاقية الأمنية غير ملزم للحكومة، ولكنه سيسمح لها بالحصول على تأييد شعبي في حال إقرار الاتفاقية التي ستحدد أحكام الوجود العسكري الأميركي في أفغانستان بعد انتهاء المهمة القتالية لحلف شمال الأطلسي (الناتو) العام القادم.

وكان الرئيس الأفغاني قد قال في كلمته في افتتاح الاجتماع إن الاتفاق يخدم مصالح البلاد، ولكنه أكد أن الاتفاق لن يوقع إلا بعد الانتخابات.

من جهته، قال فيظي إن وزير الخارجية الأميركي جون كيري تحدث إلى الرئيس كرزاي هاتفيا مساء الجمعة الماضية، وأكد أن هناك حاجة ملحة للبت في الاتفاق، ليتمكن حلفاء أفغانستان من البدء في استعداداتهم للتحضير للوجود العسكري بعد عام 2014. وصدرت عن البيت الأبيض كذلك تصريحات بالمعنى نفسه.

يذكر أن كرزاي لا يسمح له بالمشاركة في الانتخابات القادمة بعد أن أنهى دورتين رئاسيتين.

طرد السفير التركي من القاهرة

› طارق الحميد

أخيرا كشرت مصر عن أنيابها واتخذت موقفا حاسما ضد الحكومة التركية التي تمادت مطولا في الشأن الداخلي المصري، وذلك من خلال طرد السفير التركي من القاهرة، واستدعاء السفير المصري من أنقرة، وتخفيض العلاقات بين البلدين إلى مستوى القائم بالأعمال.

وبالطبع، فإن توتر العلاقات بين مصر وتركيا ليس بالأمر المرغوب، ولا هو بالجيد لمنطقتنا المتوترة أساسا في كل اتجاه، لكن لا شك أن القرار المصري غير مستغرب، خصوصا أن المواقف التركية المعادية لمصر ما بعد 30 يونيو (حزيران)، والداعمة للإخوان المسلمين، قد تجاوزت كل الحدود، وعلى وجه التحديد تصريحات ومواقف رئيس الوزراء التركي السيد رجب طيب أردوغان الذي لم يوقر أحدا في مصر، حتى شيخ الأزهر! والقصة ليست قصة تصريحات هنا أو هناك، بل هي أخطر من ذلك بكثير، ولذا فقد كان لافتا ومهما ما ورد في بيان القرار المصري حول طرد السفير التركي، حيث أشار البيان إلى أن القيادة التركية «أمعنت في مواقفها غير المقبولة وغير المبررة بمحاولة تأليب المجتمع الدولي ضد المصالح المصرية»!

وهذا الاتهام هو أخطر ما فعلته الحكومة التركية «الأردوغانية» ضد مصر ما بعد 30 يونيو، وقد سمعت منذ أشهر من مسؤولين عرب على اطلاع بالملف المصري أن حجم التحركات التركية المؤلبة ضد مصر في المجتمع الدولي كبيرة ومؤثرة على الجهود المبذولة لتجنيب مصر العقوبات الدولية الفردية، أو الجماعية. ومن المعروف طبعا أن لدى إخوان تركيا تحركات واسعة في واشنطن، مما سهل فتح الأبواب هناك لإخوان مصر، وليس بعد الإطاحة بمرسي بل قبل رحيل نظام مبارك بفترة طويلة، خصوصا أن الرئيس أوباما كان يرى في النموذج التركي، أو قل «الأردوغاني»، النموذج المثالي للمنطقة، أي قبول الإسلاميين العرب بالديمقراطية، والعمل السياسي السلمي، على غرار ما فعله إخوان تركيا. وفي ذلك بالطبع تبسيط، وتجاهل لمعطيات مختلفة ضمنت عدم انحراف إخوان تركيا كما فعل إخوان مصر، وأهم تلك الضمانات التركية بالطبع هو الجيش التركي الذي يخشاه أردوغان صاحب الموقف الحاد جدا ضد الجيش المصري، وذلك خشية أن يكون القبول الدولي بما فعله الجيش المصري بمرسي محفزا للجيش التركي ضد أردوغان، خصوصا بعد مظاهرات «تقسيم» في تركيا.

وبالطبع، فإن طرد السفير التركي من مصر ليس بالموقف السياسي فحسب، بل هو صفعة أيضا للإخوان المسلمين في مصر، وإعلان واضح عن قوة النظام المصري الجديد، خصوصا أن السفارة التركية، ومنذ رحيل مبارك، كان لها تأثير مهم وكبير يفوق حتى تأثير السفارة الأميركية. ومن ثم، فإن طرد السفير التركي من مصر هو رسالة مهمة للسيد أردوغان، مفادها أن عهد الإخوان قد انتهى في مصر، والمنطقة، وأن النظام المصري الجديد بات قويا. وعليه، فإن السؤال الآن هو: هل يعتبر البعض من مناصري الإخوان بعد طرد السفير التركي من القاهرة، أم أن الدور سيكون قريبا على سفير آخر؟

مصر تكشر عن أنيابها لـ«أردوغان»

علقت صحيفة «يو إس أيه تـوداي» الأمريكية على قرار السلطات المصرية الجديدة بتخفيض العلاقات الدبلوماسية مع تركيا من خلال طرد السفير التركي واستدعاء السفير المصري ،قائلة: «إن مصر لم تعد تتحمل تدخل رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان في الشأن المصري، وهو ما دعا القيادة الجديدة المدعومة من الجيش إلى التكشير عن أنيابها وإظهار سخطها التام.»

واوضحت الصحيفة أن تحرك اليوم هو أخطر تصعيد في التوترات القائمة بين البلدين منذ الإطاحة بالرئيس «محمد مرسي» المنحدر من جماعة الإخوان المحظورة بحكم القانون.

وتوقعت الصحيفة أن تكون مواصلة «أردوغان» لنهجه المعادي لإدراة الشعب المصري هو الطريق ربما لقطع العلاقات تماما مع تركيا وعودتها كما كانت عليه في عهد الرئيس المخلوع «حسني مبارك».

ولفتت الصحيفة إلى ان القرار المصري المفاجئ اتى ردا قويا على تجديد «أردوغان» إنتقاده للقيادة المصرية الجديدة ورفض محاكمة «مرسي» ودعوة المصريين للتمرد المسلح ضد الجيش.

كما علقت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية قائلة إن قرار السلطات المصرية الجديدة بطرد السفير التركي وتخفيض العلاقات معها بسبب تدخلها السافر في الشئون الداخلية للبلاد علامة جديدة على التحول الكبير في السياسة الخارجية منذ الإطاحة بالرئيس «محمد مرسي» المنتمي لتنظيم الإخوان.

وأضافت الصحيفة أن المسئولين المصريين يبحثون عن حلفاء جدد ويضربون بكل من ينتقد السلطة أو يحاول التدخل في الشأن الداخلي عرض الحائط.

وأشارت الصحيفة إلى أن رئيس الوزراء التركي «رجب طيب أردوغان» انتقد عزل الرئيس «مرسي» واصفًا ما حدث بأنه إنقلاب عسكري، لافتة إلى أن هذا التحول الدبلوماسي يعني مزيداً من الأدلة على تعثر تركيا في الوصول إلى نفوذ إقليمي منفرد اعتمدت فيه أنقرة على ترسيخ التحالفات مع الحركات الإسلامية بما في ذلك الموجودة في ليبيا وسوريا ومصر.

محادثات سرية للدول الكبرى لإنقاذ سوريا

قالت مجلة «فورين بوليسي» الأمريكية، فى تقرير حصري لها، إنّ الولايات المتحدة الأمريكية وإيران وروسيا والسعودية ودول أخرى تعقد اجتماعات سرية غير رسمية من أجل الترتيب لإستراتيجية تهدف إلى تطوير جهود الأمم المتحدة فى سوريا.

وذكرت المجلة الأمريكية، أن الاجتماع – الذي عُقد فى جنيف – يهدف إلى تحويل الاجتماعات حول سوريا إلى اجتماعات رسمية وعقدها يوم 26 نوفمبر لمناقشة مستقبل جهود الإغاثة الدولية فى سوريا.

وتشير المجلة إلى أن مشاركة مسئولين من إيران وأمريكا يُثبت بالدليل أن جمود العلاقات بين البلدين الذى استمر لعقود طويلة قد بدأ الآن فى الانتهاء، وطرح مساحات جديدة أبعد من المفاوضات الدبلوماسية بين البلدين حول البرنامج النووي.

وقالت «فاليري آموس»، منسقة شئون الإغاثة الطارئة، فى توصيتها للأمم المتحدة والتي استطاعت «فورين بوليسى» الحصول عليها، «إن الوضع الإنساني فى سوريا فى تدهور مستمر، والاحتياجات الإنسانية الأساسية قد انقطعت بسبب الصراع الدائر هناك، بالإضافة إلى الاستهداف المُتعمد للمستشفيات والمسعفين الذين يتعرضون إلى الاختطاف والاحتجاز، ووسائل المواصلات.

وذكرت المجلة، أيضا، أن دبلوماسيين من فرنسا قد أصروا على السماح بحضور مسئولين من تركيا – جارة سوريا – لهذا الاجتماع، بينما أصرت روسيا على حضور جيران آخرين لتركيا وهم العراق والأردن ولبنان.